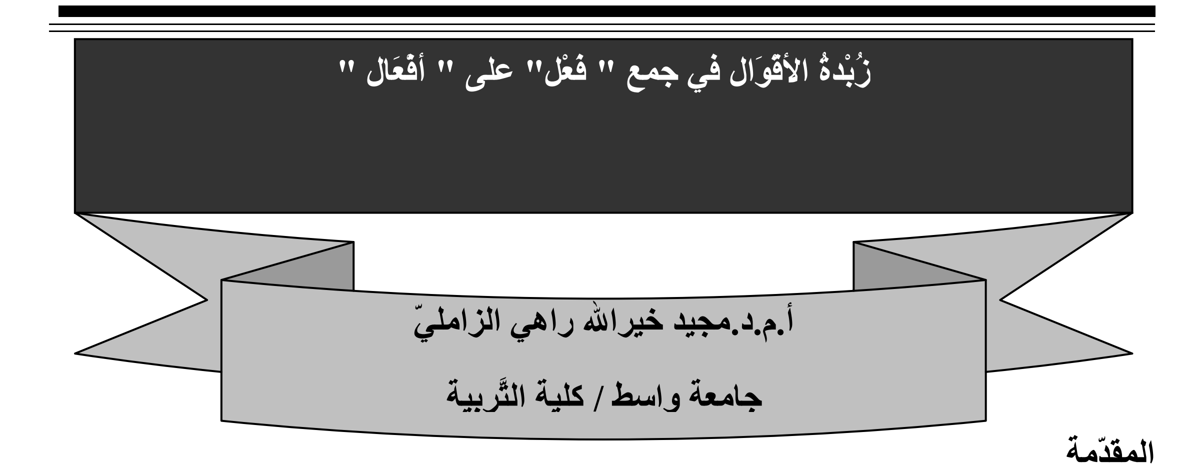


المقدّمة

لقد كثرت جموع التَّكسير في المعجمات العربيّة والمراجع اللغويَّة ومصنّفات الأدب وكتب التّفسير، وكثير من هذه الجموع مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطّرد ، وهذا لا يؤدّي – مع كثرة الصّيغ المختلفة- إلى تخطئة الجمع المطّرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضّعف ، ومخطِئٌ من يتوهَّمُ أنَّ كلّ جموع التَّكسير سماعيّ ، وأنّ الرجوع في كلّ منها إلى المظانّ اللغويّة محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كلّ صيغة ، ومن لا يعرف .

إنّ الرّجوع إلى المظانّ اللغويّة المختلفة أمر محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضَّوابط ، أمَّا من يعرفها فلهُ أن يصل عن طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التَّكسير المطّردة في تلك المفردات ، ولا تمنعُهُ معرفته أن يرجع – إذا شاء- إلى المظانّ اللغويّة ليستعمل ما تنصّ عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه ، وما دام الرّجوع إلى المظانّ محتوماً على من لا يعرف الأوصاف والضّوابط ، جائزاً لمن يعرفها ، ليستعمل ما تنصّ عليه المظانّ من جموع أخرى مسموعة للمفردات المختلفة ، ليصبح حرّاً في استعمال جمع التَّكسير القياسيّ أو السّماعيّ من غير أن يُفرَضَ عليه الاقتصار على السّماعيّ وحده ، فقد رأيْتُ أن أقوم بدراسة تناولْتُ فيها جموع التَّكسير بين الكتّاب والنّقّاد ، وناقشتُ فكرة القلّة والكثرة على ضوء الشَّواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعرها ونثرها ، وحدَّدْتُ المقصود بالقياسية في جمع التكسير ، ونقلْتُ ممّا يعدّهُ الصّرفيّون شاذّاً إلى ساحة القياسيّ آتياً بالجموع الشّاهدة لذلك من بطون المعاجم ، وعلى هذا فوزن "أفْعَال" في وزن "فعْل" ليس شاذّاً ، كما قال أكثر علماء العربية ، وممّا يؤكّدُ كلامنا هذا ما عرضناهُ في هذه الدراسة من حجج وأدلّة تثبت قياسيّة هذا الجمع .

جمع " فعْل " على " أفعَال "

جمع التَّكسير على نوعين : جمع قلّة ، وجمع كثرة :

ومدلول جمع القلّة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ، ولذلك يختلفان مبدأ ونهاية ، ففي شرح الأشموني :(واعلمْ أنَّ جمع

التَّكسير على نوعينِ : جمع قلّة ، وجمع كثرة ، فمدلول جمع القلّة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له) [1] **، ويرى بعضهم أنَّ جمع القلّة من الثَّلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثَّلاثة إلى ما لا ينتهي ، وعلى ذلك فالفرق بينهما من جهة النَّهاية لا من جهة البداية ، ففي حاشية الصَّبان:(جمع القلَّة من الثَّلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثَّلاثة إلى ما لا يتناهَى ، فالفرق بينهما من جهة النَّهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكرهُ الشَّارح)**[2] **.**

ويرى الشَّيخ ظاهر خيرالله أنَّ تقسيم جموع التَّكسير على "قلَّة" و"كثرة" ممّا لا أصلَ له في اللغة ، ثمّ جعلهم التّصغير فاصلاً بين القسمينِ ، فما يُصغَّر على لفظه جمعُ قلّة ، وما يُرَدُّ إلى مفردهِ ويُصغّر جمعُ كثرة ، وحصرهم جموع القلّة في أربعة أبنية "أفْعُل" و"أفْعَال" و"أفْعِلة" و"فِعْلة" ، وقد رأوا مثل "القومِ" و"النَّفر" يُصغَّرُ على لفظه ، فإنْ قالوا : إنَّهما جمع قلّة يختلّ حصرُهُم إيَّاها في أربعة ، وإنْ قالوا : إنَّهما جمع كثرة لا يُصغَّرُ على لفظهِ ، فتخلَّصوا بما هو أشَدُّ بعداً عن الحقيقة ، وأكثرُ ضرراً في علمها واستعمالها ، فقالوا : إنَّهما اسما جمع ، لا جمعان ، وكلّ ذلك تحكّم وافتئات على اللغة ، يُزاد على ذلك أنَّهم إلى الآن(لم يَتَّفقوا على عدَّة جموع القلّة ، فهي عند الأكثرينَ الأربعةُ التي ذكرناها آنفاً ، وهي ترجعُ إلى ثلاثة كما علِمْتَ ، وعند بعضهم سبعةٌ بزيادة "فُعَل" كظُلَم ، و"فِعَل" كنِعَم ، و"فِعَلة" كقِرَدة ، وعند بعضهم ثمانية بزيادة "فَعَلة" كبَرَرة ، وزاد أبو زيد الأنصاريّ "أفْعِلاء" كأصْدِقاء ، وعند ابن السَّراج ثلاثةٌ ، وإنّ "فِعْلة" كغِلْمة اسم جمع لا جمع ، كما ذكر كلّ ذلك الأشمونيُّ على الألفيّة)[3] **.**

وتابعه بعض الباحثين في أنّ جمع التَّكسير نوع واحد لا نوعانِ ، وليس هناك اختلاف بين جمعي القلّة والكثرة ، فقال الدكتور محمد أبو الفتوح :(وإذا نظرنا إلى القلّة والكثرة في جموع التَّكسير نظرة واقعيّة بعيدة عن افتراضات الصَّرفيّينَ ، وجدنا أنَّ هذه القضيَّة يمكنُ هدمُها من أساسها ، فجموع التَّكسير نوع واحد لا نوعان ، وهذا هو الأقربُ -في رأيي- للمنطق وواقع الاستعمال) [4] **. والذي نُرجّحهُ أنَّ بداية جمع الكثرة ممّا بعد العشرة ، ولا يمكن التَّسليم بما قالهُ الشَّيخ خيرالله ، والدكتور أبو الفتوح بأنّ جموع التَّكسير نوع واحد لا نوعانِ ، لأنَّ الحكمة في وضع جموع القلَّة**

---

[1] شرح الأشموني379/3.

[2] حاشية الصبان170/4.

[3] المنهاج السّويّ في التخريج اللغوي70-71.

[4] علم الصرف دراسة وصفية151-152.

تضيعُ إذا كانت البداية واحدة ، وجموع القلة من خواصّ اللغة العربية ، لذلك تدلّ على ما تمتاز به من الدّقة والميل إلى التَّحديد[5] .

ومن جموع القلّة ما كانَ على وزن " أفْعَال " ، ويطّردُ هذا الجمع عند جمهور النّحاة في الاسم الثلاثيّ الذي لم يطّرد فيه " أفْعُل " ، فيطّرد في معتلّ العين على "فعْل" نحو: حَوْض وأحْوَاض ، وصحيحها على " فِعْل" نحو: حِزْب وأحْزَاب ، وفعَل نحو: جَمَل وأجْمَال ، وفُعْل نحو: رُكْن وأرْكَان ، وفُعُل نحو: عُنُق وأعْنَاق ، وفعُل نحو: عَضُد وأعْضَاد ، وفِعَل نحو: عِنَب وأعْنَاب ، وفعِل نحو: نَمِر وأنْمَار ، وما ورد من وزن "فعْل" صحيح العين مكسّراً على " أفْعَال" شاذّ لا يُقاسُ عليه نحو : فَرْخ وأفْرَاخ ، لأنّ وزن "فعْل" يُكسّر في القلّة على"أفعُل" نحو: كَلْب وأكْلُب ، وكَعْب وأكْعُب[6] .

ويكون القياسُ في جمع ما كان على وزن " فَعْل" اسماً ثلاثياً معتل الوسط بالياء أو الواو أن يجمع على " أفْعَال " كراهية للضم في الواو والياء لو قلت " أفْعُل " ، وذلك نحو قولك : ثوْب وأثوَاب وسَوْط وأسْوَاط ، وشَيْخ وأشْيَاخ ، وبَيْت وأبْيَات وقيْد وأقيَاد ، وإذا أردنا جمع الكثرة جمعنا ما كان معتل الوسط بالواو على وزن " فِعَال" ، نحو : سَوْط وسِيَاط ، وحَوْض وحِيَاض ، وثوْب وثِيَاب، أمّا ما كان معتل الوسط بالياء ، فيجمع على وزن " فُعُول" نحو بَيْت وبُيُوت ، وشَيْخ وشُيُوخ ، وقيْد وقُيُود ، وإنّما غلب " فُعُول" في بنات الياء لئلا تلتبس بنات الواو ببنات الياء ، لأنّ الواو في " فِعَال" تقلب ياء لكسر ما قبلها ، نحو قولهم فيه : بيَات كحِيَاض(7) .

قالَ ابن مالك :(ولمَّا تقرَّرَ المطّردُ جمعُهُ على " أفْعُل" من الثلاثيّ نبّهتُ على أنّ ما سواهُ من الثلاثيّ إذا كان اسماً غير صفة اطّرد جمعُهُ على "أفْعَال" ، فبانَ بهذا أنّ نحو " بَيْت وأبْيَات ، وثوْب وأثوَاب" مطّرد ، لأنّ اعتلال العين مانع من جمع "فعْل" على " أفْعُل" قياساً ، وبانَ أيضاً أنّ الجمع على "أفْعَال" مطّرد في غير " فَعْل" المقيّد ، كـ" حِزْب وأحْزَاب ، وصُلْب وأصْلاب ، وجَمَل وأجْمَال ، ووَعِل وأوْعَال ، وعَضُد وأعْضَاد ، وعُنُق وأعْنَاق ، وعِنَب وأعْنَاب ، وإبل وآبَال ، ورُطب وأرْطاب)[8] .

---

[5]ينظر: جموع التكسير بين القياس والسماع 9.

[6] **ينظر : شرح المفصل15/5 ، والارتشاف411/1-412 .**

[7] **ينظر: المقتضب 196/2 ، وشرح المفصل 34/5-35، وشرح الشافية للرضي 90/2-91.**

[8] شرح الكافية الشافية1817/4-1818.

فكثرةُ العلماء على أنّ ما يُجمع على " أفْعَال " هو " فَعَل" بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل وأجْمَال ، و" فِعْل" نحو: حِزْب وأحْزَاب ، و"فُعْل" نحو: رُكْن وأرْكَان ، و"فُعُل" نحو: عُنُق وأعْنَاق ، و"فَعُل" نحو: عَضُد وأعْضَاد ، و"فِعَل" نحو: عِنَب وأعْنَاب ، و"فَعِل" نحو: نَمِر وأنْمَار ، و"فُعَل" نحو: رُطب وأرْطاب ، و"فِعِل" نحو : إبِل وآبَال ، و" فَعْل" معتل العين ، نحو: ثوْب وأثْوَاب وسَوْط وأسْوَاط ، وشَيْخ وأشْيَاخ ، وبَيْت وأبْيَات ، أمّا " فَعْل" صحيح العين ساكنها فهو يجمعُ على " أفْعُل وفِعَال وفُعُول" ، قال سيبويه :(أمّا ما كانَ من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكانَ "فَعْلاً " ، فإنّك إذا ثلّثتَهُ إلى أن تعشّرَهُ ، فإنّ تكسيره " أفْعُل " ، وذلك قولُك : كَلْبٌ وأكْلُبٌ ، وكَعْبٌ وأكْعُبٌ ، وفَرْخٌ وأفْرُخٌ ، ونَسْرٌ وأنْسُرٌ ، فإذا جاوزَ العددُ هذا ، فإنّ البناء قد يجيء على " فِعَال" ، وعلى "فُعُول " ، وذلك قولُك : كِلابٌ وكِبَاشٌ وبِغَالٌ ، وأمّا الفُعُول فنُسُورٌ وبُطُونٌ) [(9)] .

وقال المبرّد :(أمّا ما كانَ من غير المعتلّ على "فَعْل" ، فإنّ بابه في أدنى العدد أن يُجمع على " أفْعُل" ، وذلك قولُك : كَلْب وأكْلُب ، وفَلْس وأفْلُس ، فإن جاوزْتَ إلى الكثير خرج إلى " فِعَال " أو " فُعُول " ، وذلك قولُك : كِلاب وكِعَاب وفِراخ ، وفُرُوخ وفُلُوس ، فهذا هو الباب) [(10)] . وقال الرضي:(اعلم أنّ الغالب أن يُجمعَ فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين في القلّة على " أفْعُل " ... والغالبُ في كثرة " فَعْل " أن يكون على فُعُول وفِعَال ، ككُعُوب وكِعَاب)[(11)] .

أمّا جمع " فَعْل " صحيح العين على " أفْعَال" ، فالأكثرون من النحاة على أنّهُ شاذّ ونادر وقليل ، قال سيبويه : (واعلم أنّهُ قد يجيء في فَعْل : أفْعَال مكان أفْعُل ، قال الشاعرُ الأعشى:

وُجِدْتَ إذا اصطلَحُوا خيْرَهم   وزَنْدُكَ أثقبُ أزْنَادِها

وليس ذلك بالباب في كلام العرب)[(12)].

وقال أبو عليّ الفارسيّ :(وقد جمعوا فَعْلاً في العدد القليل على أفْعَال ، وذلك قولُهم : رَأْد وأرْآد ، والرَّأْدُ أصلُ اللّحْيَينِ ، وزَنْد وأزْنَاد ، وفَرْخ وأفْرَاخ ، وفَرْد وأفْرَاد ، وذلك قليل لا يُقاسُ عليه ،

---

(9) الكتاب567/3.

(10) المقتضب 193/2.

(11)شرح الشافية90/2.

(12) الكتاب568/3

فأمّا جمعُهُ الكثير فعلى " فِعَال وفُعُول وفُعْلان)[13] . وقال ابن يعيش:(فمنَ الشَّاذّ تكسيرُهم "فَعْلاً " في القلّة على " أفْعَال" ، والقياسُ "أفْعُل") [14] . وتابع السيوطي أسلافه في ذلك ، إذ قال (أمّا " فَعْل " المطّرد فيه "أفْعُل" فلا يأتي فيه " أفْعَال" إلّا نادراً ، كفَرْخ وأفْرَاخ)[15] .

وخالفَ الفرّاء جمهور العلماء ، فذهب إلى أنّ وزن " أفْعَال " ينقاسُ أيضاً ، فيما فاؤه همزة أو واو من " فَعْل " نحو : ألْف وآلاف ، وأنْف وآنَاف ، وأهْل وآهَال ، ووَقْف وأوقاف ، ووَقْت وأوْقات ، ووَهْم وأوْهَام[16] .

ورجّح ابن عقيل مذهب الفراء ، فقال :(قالوا : أنْف وآنَاف ، وأرْض وآرَاض ، وأهْل وآهَال ، ونحو : وَقْف وأوْقاف ، ووَهْم وأوْهَام ، ووَغْد وأوْغَاد ، وهو كثير ، فالوجهُ ما ذهبَ إليه الفرّاء من القياس)[17] . ويُفهمُ من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنّ " فَعْلاً " المعتلّ الفاء بالواو كوَقْت ، والمضاعف نحو : جَدّ ، يكونُ جمعه على " أفْعَال" أقيس من جمعه على "أفْعُل" ، يقولُ في هذا :(ثُمّ نبّهْتُ على أنّ " أفْعَالاً " أكثرُ من " أفْعُل" في "فَعْل" الذي فاؤُهُ واو ، كوَقْت وأوْقات ، ووَصْف وأوْصَاف ، ووَقْف وأوْقاف ، ووَكْر وأوْكَار، ووَغْر وأوْغَار ، ووَغْد وأوْغَاد ، ووَهْم وأوْهَام ... ثُمّ نبّهْتُ على أنّ المضاعف من "فَعْل" كالذي فاؤه واو في أنّ " أفْعَالاً " في جمعه أكثرُ من " أفْعُل" ، كعَمّ وأعْمَام ، وجَدّ وأجْدَاد ، ورّبّ وأرْباب ، وبَرّ وأبْرار ، وشَتّ وأشْتَات ، وفَنّ وأفْنَان ، وفَذّ وأفْذَاذ)[18] .

وقال ابن يعيش:(ولا بُدَّ من ذكر ما شذَّ من ذلك ليُعلمَ ، حتّى لو اضطرّ شاعر أو ساجع إلى مثلهِ لم يكنْ مخطئاً ، لأنّهُ استند إلى أصل من استعمالهم ، فمن الشّاذّ تكسيرُهم "فَعْلاً " في القلّة على " أفْعَال" ، والقياسُ "أفْعُل ، على ما تقدّمَ ، قالوا : رأد وأرْآد ، والرَّأد أصل اللّحيين ، وقالوا : زَنْد

---

[13] التكملة399

[14] شرح المفصل16/5.

[15] الهمع89/6.

[16] ينظر : التسهيل 269 ، والارتشاف413/1.

[17] المساعد403/3.

[18] شرح الكافية الشافية 1818/4–1819.

وأزْنَاد ... وقالوا : فَرْخ وأفْرَاخ ، وأنْف وآناف) [19] ، ثمّ أخذ يقرّبُ هذه الشّواذّ من نظائرها القياسية ، فقال :(جمعوا هذه الأسماء على "أفْعَال" حملاً لها على ما هي في معناه ، وذلك أنّ "رأداً " في معنى ذَقن ، وزَنْد في معنى عُود ، وفَرْخ في معنى طَيْر ، أو وَلَد ، وأنْف في معنى عضو ، فكما قالوا : أذْقان ، وأعْواد ، وأطْيار ، وأعْضَاء ، فكذلك قالوا : أرْآد ، وأفْرَاخ ، وأزْنَاد ، وآنَاف ، لأنّها في معناها ، فأعطوها حكمها ، وقيلَ : إنّما قالوا : أرْآد ، لأنّ الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها ، فعاملوها معاملتها في الجمع ، فكما قالوا : باب وأبْواب ، وناب وأنْيَاب ، كذلك قالوا : رأد وأرْآد ، والنّون في زَنْد وأنْف ساكنة ، فهي غنّة فجرت لغنّتها مجرى المتحرّكة ، والرّاء في فرْخ حرف مكرر ، فحرى تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : أفْرَاخ)[20] .

على أنّ من النّحاة من قالَ بقياس جمع " فعْل " صحيح العين على " أفْعَال" ، فقد ذهب عليّ بن حمزة البصريّ "ت375 هـ" إلى أنّ " فعْل " صحيح العين يجمع في القلّة على " أفْعَال" قياساً مطرداً ، نحو : كَهْف وأكْهَاف ، وكفّ وأكْفَاف ، وثلْج وأثْلاج ، وطرْق وأطْراق ، وحَبْر وأحْبَار ، وشَكْل وأشْكَال ، وجَفْل وأجْفَال ، ودَحْل وأدْحَال ، وخَبْت ، وهو الفضاء من الأرض ، فإنّهُ يُجمع على أخْبات وخُبُوت[21] .

ومن مالَ إلى اطّراد جمع " فعْل" اسماً صحيح العين على " أفْعَال" أبو حيّان الأندلسيّ الذي قال :(ويُحفظُ في " فعْل" صحيح العين : زَنْد وأزْنَاد ، وورد منه ما لا يكادُ يُحصى ، فلو ذهب ذاهبٌ إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً)[22] .

ويرى ابن عقيل أنّ " فعْلاً " صحيح العين يجمع قياساً على " أفْعَال" ، إذ قالَ :(ومن المسموع من ذلك قولُهم : فَرْخ وأفْرَاخ ، وزَنْد وأزْنَاد ، وألْف وآلاف ، وجدّ وأجْداد ، وقياسُ " فعْل " المذكور : أفْعُل ، والوجهُ أن ينقاسَ فيه " أفْعَال " لكثرة ما سُمِع من ذلك ، وهي تزيدُ على المئة)[23] .

---

(19) شرح المفصل16/5.

(20) نفسه16/5.

(21) ينظر : التنبيهات 97–99.

(22) الارتشاف 413/1.

(23) المساعد403/3.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة كون " أفْعال" جمعاً مقيساً لكلّ اسم ثلاثيّ ، معتمداً في ذلك على أمرين : أحدهما : أنّ جمهور النّحويين قرّروا اطّراد " أفْعَال" في كلّ اسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه " أفْعُل" ، وهو "فَعْل" الصحيح العين ، والآخر: أنّ المجمع أجاز جمع " فَعْل" اسماً صحيح العين على "أفْعال" ، وهو الأمر الذي استُثنِيَ من مجيئه على " أفْعال" من الثّلاثيّ [24] .

والذي نراهُ إجازة كون " أفْعال" جمعاً مقيساً لكلّ اسم ثلاثيّ بشرط ألّا يكونَ له جمع مسموع مستغنى به عن " أفْعَال " ، وذلك نحو : رَجُل ورجَال ، وعَصَى وأعصٍ ، وقِرْد وقِرَدَة ، ففي الكتاب:(وقالوا : عصَى وأعصٍ ، كما قالوا : أزْمُنٌ ، وقالوا : عِصِيّ ، كما قالوا : أسُود ، ولا نعلمُهم قالوا : أعْصَاء ، جعلوا " أعصٍ " بدلاً من أعْصَاء ، جعلوا هذا بدلاً منها) [25] ، وفيه أيضاً :(فأمّا القِرَدةُ فاستُغنِيَ بها عن أقْرَاد) [26] ، وفي المقتضب:(ويكونُ كذلك "فَعُلٌ" ؛ نحو: عضُد وأعْضَاد ، وعَجُز وأعْجَاز، ويخرج إلى " فِعَال" ؛ نحو رَجُل ورجَال ، وسبُع وسِبَاع ؛ كما قالوا : جِمَال ونحوه ، و لم يقولوا : أرْجَال ، لقولهم في أدنى العدد: رَجْلَة ، ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسقطاً)[27] .

ويدخل فيه " فَعْل " صحيح العين ، ولا فرق فيه بين مهموز الفاء وغير مهموزها ، وبين معتلّ الفاء وصحيحها ، وبين المضعّف وغيره ، بل يجوز مجيئها كلّها على "أفْعَال" ، لأنّ جمع " فَعْل" صحيح العين على " أفْعَال" كثير في كلام العلماء ، وقد نصَّ ابن مالك على أنّ " أفْعالاً " أكثر من " أفْعُل" في " فَعْل" صحيح العين المضعّف والمعتلّ الفاء بالواو ، يُزاد على ذلك أنّ أبا حيّان قد دعا إلى كون " أفْعَال" مقيساً في " فَعْل" مطلقاً لكثرته عنده .

يعضدُ ذلك ما ذكرهُ الأديبُ أبو حيّان التّوحيديّ من أنّ الصّاحب بن عبّاد جادلَهُ في هذا الجمع ، فذكر له ثلاثين جمعاً ممّا يخالف القياس ، قال أبو حيّان : (وقال يوماً: " فَعْلٌ وأفعالٌ " قليل ، وزعمَ أصحابُنا النّحويّون أنَّهُ ما جاء إلاّ زَنْد وأزْنَاد، وفَرْخ وأفْرَاخ، وفَرْد وأفْرَاد ، فقلت: أنا أحفظُ ثلاثين حرفاً كلُّها : "فَعْلٌ وأفعال" ، قالَ : هاتِ يا مُدَّعي ! ، فسردْتُ الحروف ، ودلَلْتُ على مواضعها من الكتب ، ثم قلتُ: وليس للنّحويّ أن يجزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحُّر والسَّماع الواسع ، وليس للتقليد وجهٌ إذا كانت الرواية شائعة ، والقياس مطّرداً ، وهذا كقولهم :

---

[24] ينظر: . ينظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية 528.

[25] الكتاب3/572.

[26] الكتاب3/575.

[27] المقتضب2/199.

فَعِيلٌ على عشرة أوجُه ، وقد وجدته أنا على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيتُ في التَّتبع إلى أقصاه)[28] .

ولنتأمّل ما قالَهُ عباس أبو السّعود في هذا الباب :(أمّا الاسم الثّلاثيّ الذي على وزن "فَعْل" بفتح فسكون صحيح العين ، فمنع أكثر النّحاة جمعَهُ قياساً على "أفْعَال" ، مع أنّ التّصريح وحاشيته نقلا منه نحو عشرين ، منها : شَكْل وأشْكَال ، ولَفْظ وألْفاظ ، ورَأي وآرَاء ، وأرْض وآرَاض ، ورَمْس وأرْمَاس ، وشَخْص وأشْخَاص ، وشَرْط وأشْراط ، وضَرْب وأضْرَاب ، ومَحْل وأمْحَال ، وحَبْر وأحْبَار ، ولَحْظ وألْحَاظ ، وألْف وآلاف ، وأنْف وآنَاف ، وجَفْر وأجْفَار ، وبَعْض وأبْعاض ، ودَخْل وأدْخَال ، ونَهْر وأنْهَار" ، وهذا المنع لا يستند إلى أساس سليم ، والصّواب جواز جمعه قياساً على "أفْعَال" ، فيقال : بَحْث وأبْحَاث ، وسَهْم وأسْهَام ، وشَطْء وأشْطاء ، وسَمْع وأسْمَاع ، ودْجْن وأدْجَان ، ولَحْن وألْحَان ، وعَرْش وأعْراش ، ورَهْط وأرْهَاط ، وسَجْع وأسْجَاع ، وجَفْن وأجْفَان ، ورَبْع وأرْبَاع ، ونَجْم وأنْجَام ، ونَذْل وأنْذَال ، وسَطْر وأسْطار ، ونَبْل وأنْبَال ، وحَبْل وأحْبَال ، ونَجْد وأنْجَاد ، وكَبْش وأكْبَاش ، وطَلْق وأطلاق ، ورَغْس وأرْغَاس ، وحَمْل وأحْمَال)[29] .

وسنذكر طائفة من الجموع الموزونة على "أفْعَال" الّتي أنكرَها بعض النقّاد :

1-إبل وآبَال :

ذكرَ إبراهيم السّامرائي في كتابه "من معجم المتنبي" أنّ جمع المتنبي اسم الجمع "إبل" على "آبَال" في قولـه :

تجري النّفوسُ حواليْهِ مُخلّطةً   منها عُداةٌ ، وأغْنامٌ ، وآبَالُ [30]

لم يرد في المعجمات التي بأيدينا عدا تهذيب اللغة ، لأنّ " إبل" هو اسم جمع ، يغني عن هذا الجمع ، يقول السامرائي:(أقولُ : جمعَ " إبل" على "آبَال" ، والغريب فيه أنّ "إبل" من أسماء الجموع التي لا واحدَ لها من لفظها ، نحو الضَّأن والمَعَز والغَنَم ونحوها ، ولم نجد في العربية

(28) أخلاق الوزيرين 222-223.

(29) الفيصل في ألوان الجموع37-38.

(30) ينظر: شرح الواحدي708.

التي بين أيدينا في مصادر اللغة ومعجماتها جمعاً لــ"إبل" على "آبَال" ، ذلك أنّ "إبل" ، وهو اسم جمع يغني عن هذا الجمع إلّا في التّهذيب للأزهريّ ، فقد أثبتَ "آبَال")[31] .

وحاول السّامرائي إيجاد عذر للمتنبي لجمعه " الإبل" على "آبَال" ، فوجد له عذرين ، هما : الضرورة الشعرية ، وعطف " آبَال" على "أغْنام" وزان "أفْعَال" [32] .

أقول : كان السّامرائي في غنى عن اختلاق هذين العذرين ، لأنّ معظم العلماء ذكروا جمع "الإبل" على "آبَال" ، ففي المقتضب :(فأمَّا فِعِلٌ فلم يأتِ منه إلا القليل ، قالوا: إبل وآبَال ، وإطِل وآطال)[33] ، وفي الأصول : (وأما فِعِلٌ ، فنحو : إبِلِ وآبالِ)[34] ، وفي الخصائص :(وما كانَ على غير ذلك من أبنية الثلاثيّ ، فتكسيرُهُ في القِلَّة على "أفْعَال" نحو جبَل وأجْبَال ، وعُنُق وأعْنَاق ، وإبل وآبَال ، وعَجُز وأعْجَاز ، ورُبَع وأرْبَاع ، وضِلَع وأضْلاع ، وكَبد وأكْبَاد ، وقُفْل وأقفال ، وحِمْل وأحْمَال)[35] ، وجاء في تهذيب اللغة : (وتُجمعُ الإبل : آبال)[36] ، وفي القاموس المحيط :(الإبِلُ ، بكَسْرَتَيْنِ وتُسَكَّنُ الباءُ ، واحدٌ يَقعُ على الجمع ، ليس بجَمْع ولا اسم جمع ، ج آبالٌ)[37] .والذي سوّغ جمع كلمة "إبل" ـ وهي اسم جمع ـ على "آبَال" ، إنّما كان ذلك تشبيهاً لاسم الجمع بالمفرد ، جاء في المصباح : (الشَّعْرُ بسُكُون الْعَيْن ، فَيُجْمَعُ عَلَى شُعُورٍ مِثْلُ : فَلْسٍ وَفُلُوسٍ ، وَبِفَتْحِهَا ، فَيُجْمَعُ عَلَى أَشْعَارٍ ، مِثْلُ : سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ ، وَهُوَ مِنْ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ الْوَاحِدَةُ شَعْرَةٌ ، وَإِنَّمَا جُمِعَ الشَّعْرُ تَشْبِيهًا لِاسْمِ الجِنْسِ بِالْمُفْرَدِ ، كَمَا قِيلَ : إبلٌ وَآبَالٌ)[38]. فثبت بذلك صحة جمع "إبل" على "آبال".

---

[31] من معجم المتنبي17–18.

[32] ينظر: نفسه 19.

[33] المقتضب2/201.

[34] الأصول2/437.

[35] الخصائص2/43.

[36] التهذيب11/320.

[37] القاموس(إبِل).

[38] المصباح المنير (شعر).

2-بَحْث وأبْحاث :

أنكر بعض النقّاد جمع " بَحْث " على " أبْحَاث" ، وقالوا : إنّ الصّواب أنْ يُجمع "بَحْث" على " بُحُوث" ، وحجّتهم في ذلك أنّ النحاة القدماء قالوا : إنّ ما كانَ اسماً ثلاثيّاً على وزن " فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين ، وكان صحيح العين لا يُجمع على " أفْعَال" ، وإنّما يُجمع على " أفْعُل" في القلّة ، وعلى " فُعُول" في الكثرة ، فجمع القلّة نحو : فَلْس وأفْلُس ، وشَهْر وأشْهُر ، وجمع الكثرة نحو : سَهْل وسُهُول ، وعَصْر وعُصُور[39] .

وعلماء اللغة القدماء الذين أنكروا اطّراد جمع " فَعْل" على " أفْعال" اعتمدوا في حكمهم على ما جاء في الجزء الثّالث من كتاب سيبويه ، وهو قولُهُ : إنّ جمع "فَعْل" على "أفْعَال" ليس بالباب في كلام العرب ، وإنْ كان قد ورد منه بعض الألفاظ ، نحو : فَرْد وأفْرَاد ، وجدّ وأجْداد[40] .

والصّحيح أنّ جمع " فَعْل " على " أفْعَال" ليس شاذّاً ، فقد ذكر بعض العلماء أنّ "فَعْلاً " صحيح العين يجمع قياساً على " أفْعَال" ، قالَ ابن عقيل :(ومن المسموع من ذلك قولُهم : فَرْخ وأفْرَاخ ، وزَنْد وأزْنَاد ، وألْف وآلاف ، وجدّ وأجْداد ، وقياسُ " فَعْل " المذكور : أفْعُل ، والوجهُ أن ينقاسَ فيه " أفْعَال " لكثرة ما سُمِع من ذلك ، وهي تزيدُ على المئة)[41] .

وذكر الشّيخ خالد الأزهريّ طائفة من الألفاظ التي ورد فيها جمع " فَعْل " على "أفْعَال" ، إذ قال:(وسُمِع أيضاً "فَعْل" و" أفْعال" في شَكْل ، وسَمْع ، ولَفْظ ، ولَحْظ ، ومَحْل ، ورَأي ، ورَأد ، وهو أصل اللّحيين ، وسَطل، وجَفْن ، ولَحْن ، ونَجْد، وفَرْد ، وجَلْد ، وألْف ، وأنْف ، وثَلْج)[42] .

وأورد الدكتور مصطفى جواد جموعاً كثيرة لــ" فَعْل" على "أفْعال" ، منها " حَلْق وأحْلَاق ، وفَرْط وأفْرَاط ، ونَسْل وأنْسَال ، ونَجْل وأنْجال ، وشَطْر وأشْطار ، وقَلْد وأقْلاد ، وكَبْش وأكْبَاش ،

---

[39] ينظر : تصحيحات لغوية **21.**

[40] ينظر : الكتاب**568/3.**

[41] المساعد403/3.

[42] شرح التصريح526/2.

ولَطع وألْطاع ، ومَرْن وأمْرَان ، ونَبْذ وأنْبَاذ ، ونَبْض وأنْبَاض ، ونَجْم وأنْجام ، وهَجْل وأهْجَال"[43].

والذي يقالُ : إنّ جمع " بَحْث" على " أبْحَاث" جمع صحيح لا غبار عليه ، لأنّ "فعْلاً " الصحيح العين يطّرد فيه " أفعال" كما نصّ على ذلك بعض العلماء ، فضلاً عن ذلك أنّ بعض العلماء ذكروه مجموعاً في أقوالهم على " أبْحَاث" ، ففي التعريفات للشّريف الجرجاني :(التّنبيه : قاعدة تُعرف بها الأبْحَاثُ الآتية مجملة)[44] ، وفي التاج : (قال شيخُنا : والصَّوَابُ في الفَرْق أنَّهُ إنْ ثبَتَ عن العربِ عُموماً أو خُصوصاً ، فالعَمَلُ على الثابت عنهم ، لأنّهم أئمّة اللّسان وفُرْسَانُ المَيْدَانِ ، ولا اعتدادَ بما تَعلَّق بهِ ابنُ دُرُستَوَيْهِ وَمن وافقه مِن الأبحاثِ في الأمثلة ، فالبحث فيها ليس من دأبِ المُحقّقين كما تَقرَّرَ في الأُصول) [45] . وجاء فيه أيضاً : (والاحتجاج لكل من القولين ، وترجيح الرَّاجح منهما ، وغير ذلك من الأبْحَاث المتعلقة بذلك) [46]. يقول الدكتور مصطفى جواد :(وقد شاع في عصرنا جمع " بَحْث" على " أبْحَاث" ، و"مَجْد" على" أمْجَاد"، وهما من المصادر المجموعة لبيان النّوع)[47] ، والقول ما قال.

وعلّق الدكتور عبد العزيز الحربي على قول أحد الباحثين : " لا تُجمع كلمة " بَحْث إلّا على بُحُوث ، لأنّ " فعْلاً " بفتح فسكون ، لا يجمع على "أفعَال" ، ولكن يجمع على "فُعُول" أو " أفْعُل" ، إذ قال :(والجوابُ : أنّ هذه القاعدة أغلبيّة ، وليست قاعدة مطّردة ، فقد ورد في الكتاب العزيز الذي لا ريبَ فيه " وأولاتُ الأحْمالِ أجَلُهُنّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ" [48] ، والأحْمَالُ جمع "حَمْل" بفتح الحاء لا بكسرها ، غير أنّ النّحاة قالوا : إنّ هذا شاذّ مخالف للقاعدة ، ولو كان الأمرُ مقتصراً على هذا المثال لسلّمَ لهم ذلك ، ولكنّ المحققين عثروا على كلمات كثيرة جُمِعت هذا الجمع ، من ذلك : فَرْخ وأفْرَاخ ، ونَجْل وأنْجَال ، وشَطْر وأشْطار ، وكَبْش وأكْبَاش ، وزَنْد وأزْنَاد ، وغير ذلك كثير ، ولا يُغترّ بقول ابن هشام : إنّهُ لم يردْ في اللغة من ذلك إلّا ثلاثة ألفاظ ،

---

[43] ينظر : . دراسات في فلسفة النحو والصرف185-186.

[44] التعريفات 30.

[45] التاج 573/5 (دلج).

[46] نفسه 57/1.

[47] دراسات في فلسفة النحو والصرف186.

[48] الطلاق4.

فقد جمع مصطفى جواد وغيره أكثر من عشرة ألفاظ ، ومثل هذا لا يجوز الحكم عليه بالشّذوذ ، ولكنّ النحاة -كثيراً منهم – ليسوا من ذوي الورع ، أو لا يرونَ سلوكَ سبيل الورع في هذا ، فيضعون القاعدة قبل الاستقراء التّام ، فما عثروا عليه بعد ذلك حكموا عليه بالشّذوذ) [49] . فثبت بذلك صحة جمع " بَحْث" على " أبْحَاث".

3-بَغْل وأبْغَال :

أنكرَ الدكتور مصطفى جواد جمع " بَغْل" على " أبْغَال" ، لأنّهُ يرى أنّ جمعه على "أفْعُل" هو القياس ، فقال :(إنّ " أبْغُلاً " هو القياسيّ في قلّة على " بَغْل" ، وأمّا "أبْغَال" فلم يجمع الصّرفيّونَ على قياسه) [50] ، وتابعه في ذلك الدكتور محمد البكاء بالقول :(وما ذكرَهُ مصطفى جواد هو الذي جرى عليه النحويّون من قبل) [51] ، ونقل قول سيبويه :(ما كانَ من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان " فَعْلاً" ، فإنّكَ إذا ثلّثتَهُ إلى أنْ تعشّرَهُ ، فإنّ تكسيرَهُ "أفْعُل" ، وذلك قولُك : كَلْب وأكْلُب ، وكَعْب وأكْعُب ، وفَرْخ وأفْرُخ ، ونَسْر وأنْسُر) [52] .

وحقيقة الأمر أنّ جمع " بَغْل" على " أبْغَال" صحيح فصيح ، قال الفيّوميّ :(الوَغْدُ : الدَّنِيءُ مِنْ الرِّجَالِ ، وَالجَمْعُ أوْغَادٌ ، مِثْلُ بَغْلٍ وَأبْغَالٍ ، وَهُوَ الّذِي يَخْدُمُ بِطَعَامِ بَطْنِهِ) [53] ، وقال أيضاً : (البَغْلُ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُ الْقِلَّةِ "أبْغَالٌ" ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ بِغَالٌ وَالْأنْثَى بَغْلَةٌ بِالْهَاءِ ، وَالْجَمْعُ بَغَلَاتٌ مِثْلُ : سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ) [54] .

ولنتأمّل ما قالَهُ الأب أنستاس الكرملي : (إنّ النّحاة لم يُصيبوا في قولهم : إنّ "فَعْلاً " لا يجمع على " أفْعال" إلّا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها ، وهي : فَرْخ وأفْرَاخ ، وحَمْل وأحْمَال ، وزَنْد وأزْنَاد ، وأكّد ابن هشام أنْ لا رابعَ لها ، والذي وجدْتُهُ أنّ ما سُمِع عن الفصحاء من جموع " فَعْل" على "أفْعَال" أكثر ممّا سُمِع من جموعه ، أي المطّردة على "أفْعُل" ، أو "فِعَال" ، أو "فُعُول"

---

[49] لحن القول 88.

[50] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد21 ، ج7 ، ص382.

[51] قل ولا تقل285.

[52] الكتاب 567/3.

[53] المصباح (وغد).

[54] نفسه (بغل).

، فعدد ما ورد على " أفْعُل" هو"142" اسماً ، وعلى "فِعَال" "221" اسماً ، وعلى "فُعُول" هو " 42" ، فأنْ يسلّموا بجمعه قياساً مطّرداً على "أفْعَال" أحقّ وأولى ، لأنّ عدد ما ورد فيها هو 340 لفظة ، وكلّها منقولة عنهم ، لورودها في الأمّهات المعتمدة ، مثل: القاموس واللسان)[55] . فثبتَ بذلك صحَّة جمع " بَغْل" على " أبْغَال" خلافاً للمانعين .

4-ثَدْي وأثْدَاء :

الثَّدْيُ يُذكّرُ ويؤنّثُ ، والتّذكيرُ أشهرُ ، وهو للمرأة ، وقيل : إنّهُ للمرأة والرّجل ، ويُشكلُ على الكتّاب جمعُهُ ، والمشهور أنّهُ يجمعُ على أثْدٍ ، كـ"أفْعُل" ، مثل : نَجْم وأنْجُم ، وظَبْي وأظْبٍ ، وعلى ثُدِيّ بضمّ الأوّل ، وثِدِيّ بكسره وتشديد الياء ، على وزن فُعُول ، كشَمْس وشُمُوس ، وربّما جُمِع على ثِداء بكسر الأوّل ، مثل سَهْم وسِهام ، وظَبْي وظِباء ، ففي المصباح :(الثَّدْيُ للمرأةِ ، وقد يُقالُ في الرَّجل أيضاً ، قالَهُ ابن السّكّيت ، ويُذكّرُ ويُؤنّثُ ، فيقالُ : هو الثَّدْيُ ، وهي الثَّدْيُ ، والجمعُ أثْدٍ وثُدِيّ ، وأصلُهما أفْعُل وفُعُول ، مثل أفْلُس وفُلُوس ، وورُبَّما جُمِعَ على ثِدَاء ، مثل سَهْم وسِهَام)[56] .

ويجمع الكتّاب " الثَّدْيُ" على " أثداء" ، وقد منع ذلك بعض النقاد ، قال محمد العدنانيّ : (ويَجمعونَ الثَّدْيَ على أثْدَاء ... والصَّوابُ : أثْدٍ ، وثُدِيّ ، وثِدِيّ ، إتباعاً لما بعدها من الكسر، ورُبّما جُمِعَ على ثِدَاء ، مثل سَهْم وسِهام) [57] . وتابعه في ذلك الزعبلاويّ ، لأنّهُ يرى أنّكَ لا تلجأ إلى القياس إلّا إذا عُدِمَ السّماع عن العرب ، فقال : (الذي يلزمُ من هذا الاطّراد أنّك تجمع على "أفْعَال" ما جاء على "فعْل" إذا لم يُسمع جمعُهُ عن العرب ، أو اضطرّ إليه شاعر كما فعل شوقي ، وإلّا فهل تجمع كَلْباً على أكْلاب ، وظَبْياً على أظْباء ، وثقْباً على أثْقاب ، وخَرْقاً على أخْراق؟ ، ولذا قُلْ : أثْدٍ ، وثُدِيّ ، وثِدَاء ، ولا تقل : أثْدَاء)[58] .

على أنّ من النّقّاد مَنْ أجاز هذا الجمع ، قال الأستاذ محمد خليفة التّونسيّ :(وبعضُنا يُنكرُ الجمع "أثْدَاء" ، لأنّهُ لم يرد في معجم ، ولا نص مأثور ، ونحنُ نرى قبولَهُ ، لأنّهُ سائغ ، ولأنّهُ يوافق عشرات من أمثالهِ في الوزن ، وكثير من الأسماء على وزن "فعْل" جمعت على أفْعَال أيضاً ،

---

[55] معجم الأخطاء الشائعة35.

[56] المصباح المنير(الثّدي).

[57] معجم الأخطاء الشائعة50.

[58] معجم أخطاء الكتاب78.

مثل عَيْن وأعْيَان ، وبَهْو وأبْهَاء ، وحَسْي وأحْسَاء ، ثمّ ثوْب وأثواب ، وجَوّ وأجْواء ، وقيْد وأقيَاد ، وسدّ وأسْدَاد)[59] ، وأردف :(وكلمة أثدَاء أسهلُ فهماً على من يعرفُ معنى ثُدِيّ وأثدٍ ، بل هي أقربُ إلى ذهن السّامع إذا سُئِل عن جمع ثدْي ، فأوّل ما يخطرُ ببالِهِ وأخفّه على لسانهِ هو "أثدَاء" ، ولكنّ الجمعين الآخرين يحتاجانِ إلى نظر، وبعض ما قلناهُ على " أثدَاء" يكفي للدلالة على أصالتها في العربيّة ، وإن كانت لم ترد في معجم ولا نصّ مأثور، وكلّ ما كثرت أمثلته في الفصيحة ، فلا حرج أن يقاس عليه غيره)[60] .

وهذا رأي مقبول ، لأنّ ما كان على وزن " فعْل" يُجمع في القلّة على " أفْعَال" قياساً عند بعض العلماء ، وهو ما رآه مجمع اللغة العربية في القاهرة ، أمّا ما ذكره بعض النقّاد من أنّهُ لا يجوز إعمال القياس مع وجود السّماع في جمع هذه الكلمة ، فليس على إطلاقهِ ، لأنّهُ (رأي غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلّمها إلى الجمود والتّخلّف ، وأعجَبُ من هذا ، وأوغلُ في الغرابة أن يكون هناك رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً ، أي مع وجود أخرى سماعيّة أو عدم وجودها ، والفراء وأنصار رأيه يخالفونَ)[61] .

وكيف يُراد منّا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفُهُ ، ولو كان شاذّاً ، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استعمال القياس الذي يجري على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟ وكيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النّهج الغالب في كلام العرب الخُلّص مع علمنا أنّ الشّاذ هو القليل النّادر في كلامهم ، ومع علمنا أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؟ .

5-جَوّ وأجْواء :

"الجَوُّ" بتشديد الواو ما بينَ السّماء والأرض ، يُجمع على "جِواء " بكسر أوّله ، وعلى "أجْوَاء" ، ومن النّقاد من قصر جمعه على "جِواء" ، قال الأستاذ أحمد حسن الزيات :(العربُ يجمعونَ الجَوّ على "جِوَاء" ، والمحدثون يجمعونَهُ على "أجْوَاء") [62] ، وجاء في أزاهير الفصحى:(ويُنكرُ كثير من المتعلمين أن يجمع على "أجْواء" ، لأنّهم لم يقعوا على هذا الجمع في

---

(59) أضواء على لغتنا السمحة25.

(60) أضواء على لغتنا السمحة26.

(61) النحو الوافي3/190.

(62) القياس في الجموع ، صلاح الزعبلاوي ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، العدد 17 ، 1984 ، ص120.

معاجم اللغة ، ويرونَ أن يقصروا جمعه على "جِواء" بكسر الجيم)[63] . وليس هذا الوجه ، فقد جاء جمع "جَوّ" على " أجْوَاء" ، ففي النهاية في غريب الحديث والأثر: (ومنه حديث عليّ رضي اللّه عنه " ثم فَتق الأجْواءَ ، وشَقّ الأرْجَاء" ، الأجْوَاءُ : جَمْع جَوّ ، وهُو مَا بَيْن السَّماء والأرض)[64] ، وفي التاج:(وممّا يُستدركُ عليه "الأجْوَاء" جمع "جوّ" ، للهواء بين السّماء والأرض)[65] .

وقال عباس أبو السعود :(يتّضحُ أنّ الجَوّ يُجمعُ على الأجْوَاء ، لأنّهُ " فَعْل" المعتلّ عينه ، ومثلُهُ " بَوّ وأبْواء" ، وهو ولد النّاقة ، وجلد الحوار يحشى تبناً ، ويُقربُ من أمّ الفصيل ، فتعطف عليه وتدرّ ، وكذا " تَوّ وأتْواء" ، وهو الفرد والحبل ، يفتل طاقاً واحداً ، و" زَوّ وأزْواء " ، وهو القرينان ، وكلّ زوج) [66] ، وجاء في التاج جمع "وُوَيَّة" أو " أوَيَّة " على "أوّاء" بوزن "أفْعَال" ، فقال :(والنّسبةُ إلى الواو واوىّ ، ويقال هذه قصيدةٌ واويّة إذا كانت على الواو ، وتحقيرُها " وُوَيّة " ، ويقالُ " أوَيَّة" ، ويقال : واوٌ مُوَأوَأةٌ ، وهمزوها كراهة اتّصال الواوات ، ويقال : كلمة مأوّاةٌ ، كـ" مُعَوّاة " ، أي مبنيّة من بنات الواو ، ويقال أيضاً : مُوَيَّاةٌ من بنات الواو ، ومُيَوَّاة من بنات الياء ، وجمعُها على " أفْعَال" ، "أوّاء" في قول من جعل ألفها منقلبة عن واو ، وأصلُها "أوّاوٌ"، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ، ثم قلبت تلك الألف همزة)[67]. فثبت بذلك صحة جمع " الجَوّ" على " الأجْوَاء " ، ولا عبرة بكلام المانعين .

6-خَصْم وأخْصَام :

أنكرَ معظم النّقاد جمع "خَصْم" على "أخْصَام" ، لأنّ قياس " فَعْل" بفتح فسكون لا يجمع على " أفْعَال" ، فباب "خَصْم " أن يجمع في الكثرة على " خُصُوم" أو "خِصَام" ، قال الشيخ مصطفى الغلاييني :(إنّ لجموع التّكسير ضوابط معروفة في كتب القوم ، غير أنّ بعض الجموع قد جاء على غير القاعدة ، والشّاذّ عن القياس لا تُنقضُ به الأصول ، فمتى عرف المتأدّب قواعد

---

(63) ينظر أزاهير الفصحى30. :

(64) النهاية في غريب الحديث 319/1.

(65) التاج 383/37(جوو).

(66) أزاهير الفصحى30-31.

(67) التاج 265/40-266(الواو).

الجموع يعلم أنّ جمع "خَصْم ، ودَهْر، وسَهْم" على " أخْصَام ، وأدْهَار ، وأسْهَام" خطأ ، وذلك لأنّ " فَعْلاً " بفتح فسكون ، الصحيح العين ، لا يجمع على " أفْعَال" إلّا شذوذاً ، فما ورد منه يُحفظ ، ولا يُقاس عليه) (68) ، وقال الشيخ إبراهيم اليازجي:(ويقولونَ : هؤلاء أخْصَامي ، يُريدونَ جمع "الخَصْم" بالفتح ، و"فَعْل" الصحيح العين لا يجمع على "أفْعَال" إلّا ألفاظاً شذّت ليس هذا منها ، والصوابُ جمعه على " خُصُوم")(69) . ولم يرتض محمد سليم الجندي ما قالَهُ المنكرون ، فردّ على اليازجي بالقول:(ثمّ إنّ اليازجي أنكر مجيء أخْصَام جمعاً لـ" خَصْم " بالفتح ، فنقلنا عن التّاج أنّ " أخْصَام" جمع لــ" خَصْم" بالفتح)(70) .

أقولُ : قد جاءت أحرف على " فَعْل " مجموعة على " أفْعال" ، فقد قالوا : فَرْخ وأفْرَاخ ، وفَرْد وأفْراد ، وزَنْد وأزْنَاد ، وقالوا في " خَصْم" : أخْصَام ، قال صاحب التاج : (ومما يُستدرك عليه "الأخْصَام" جمع "خَصِم" ، كـ" كَتِف وأكْتاف" ، أو جمع خَصْم كـ" فَرْخ وأفْرَاخ" ، أو جمع " خَصِيم " كشَهيد) (71) . فلا وجهَ لردّ " أخْصَام" جمعاً لـ "خَصْم" ، ومقالةُ المنكرين مدفوعة بنصّ التاج.

7-رِيْح وأرْيَاح :

يُخطّئ لغويّون جمع "ريح" على "أرْيَاح" ، ويقولون : إنّ الصَّواب أنْ يُجمع "ريح" على "أرْوَاح" ، قال الحريريّ :(ويقولونَ : هَبَّت الأرْيَاحُ ، مقايسةً على قولهم : رِيَاح ، وهو خطأ بيّن ، ووهم مُستَهجن ، والصَّوابُ أنْ يُقالَ : هَبّتِ الأرْوَاح ... والعلّةُ في ذلك أنّ أصل رِيْح "رِوْح" ، لاشتقاقها من الرّوْح ، وإنّما أبدلتِ الواو ياءً في "ريح" للكسرة التي قبلها ، فإذا جُمِعت على "أرْوَاح" ، فقد سُكّن ما قبل الواو ، وزالت العلّة التي توجب قلبها ياءً ، فلهذا وجب أن تُعادَ إلى أصلها ، كما أُعيدَتْ لهذا السّبب في التّصغير ، فقيلَ : رُوَيْحة ، ونظيرُ قولهم : ريح وأرْوَاح قولُهم في جمع ثوْب وحَوْض : ثِيَاب ، وحِيَاض ، فإذا جمعوها على "أفْعَال" قالوا : أثْوَاب وأحْوَاض)(72) ، وقال ابن مكّي الصّقلّي:(ويقولونَ في جمع "ريح" : "أرْيَاح" ، والصَّوابُ :

---

(68) نظرات في اللغة والادب139-140.

(69) لغة الجرائد 25.

(70) **إصلاح الفاسد من لغة الجرائد61.**

(71) التاج104/32 (خصم).

(72) درة الغواص39.

أرْوَاح)[73] . وسبق هؤلاء جميعاً ابن جني الذي قالَ :(وعلى هذا قالُوا في تكسير "ريْح" : "أرْوَاح" ، فلم يَحْفلوا بانقلاب العين من ريح ، لأنّ العمل إنّما هو في الواو ليست لها عصمة الهمزة ، فأمّا ما حُكِيَ عن عمارة من قولهِ في تكسير " ريْح" : أرْيَاح ، وعلى أنّ اللّحياني أيضاً قد حكى هذا ، فمردود عندنا ، ومنعِيٌّ عليه في آرائنا)[74] .

والحقُّ أنّ جمع "ريح" على "أرْيَاح" صحيح فصيح ذكرهُ معظم علماء العربيّة ، فقد جاء في الصحاح:(والرِّيْحُ : واحدةُ الرِّيَاح والأرْيَاح ، وقد تُجْمعُ على أرْوَاحٍ ، لأنَّ أصلها الواو، وإنّما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها ، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو، كقولك : أرْوَحَ الماءُ)[75] ، وجاء في المحكم :(وجمعُ الرِّيْح أرْوَاحٌ ، وأرَاويحُ جمعُ الجمع ، وقد حُكِيَتْ أرْيَاحٌ وأراييحُ ، وكلاهما شاذ) [76] ، وفي المصباح :(وَالرِّيحُ الْهَوَاءُ الْمُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأرْضِ ، وَأَصْلُهَا الْوَاوُ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهَا عَلَى رُوَيْحَةٍ ، لَكِنْ قُلِبَتْ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَالْجَمْعُ أَرْوَاحٌ وَرِيَاحٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ أَرْيَاحٌ بِالْيَاءِ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ)[77] . وقال ابن الأثير:(وفيه " هَبَّت أرْواحُ النَّصْر " الأرْواحُ : جمع ريح ، لأنّ أصلَها الواوُ ، وتُجمَع على أرْياح قليلاً ، وعلى رياح كثيراً ، يقال الرِّيح لآل فُلان : أي النَّصر والدَّوْلة) [78] . فأنت ترى أنّهم قالوا "أرْيَاح" كما قالوا "أرْوَاح" و" ريَاح" ، جمعوها باعتبار لفظ مفردها الحاضر " ريح" خشية الالتباس بجمع "رُوح" ، قال ابن هشام :(ومن العربِ مَنْ يقولُ : أرْياح ، كراهية الاشتباه بجمع "رُوح" كما قال الجميع : أعْيَاد ، كراهية الاشتباه بجمع "عُود" ، وقول الحريري: إنّ "الأرْيَاح" في جمع "ريْح" لحنٌ ، مردود)[79] .

---

[73] تثقيف اللسان97.

[74] المحتسب 49/1.

[75] الصحاح (روح).

[76] المحكم390/3.

[77] المصباح (ريح).

[78] النهاية في غريب الحديث والأثر272/2.

[79] شرح بانت سعاد105.

فثبت بذلك صحة جمع "ريح" على "أرْيَاح" . فرقاً بين جمع " رُوح" وجمع " ريح" ، لأنّ جمع " رُوح" يكونُ على " أرْوَاح" ، وجمع "ريح" على " أرْيَاح" و"رِيَاح" ، كما فرّقوا بين " أعْيَاد" جمع "عِيد" و"أعْوَاد" جمع " عُود" دون ردّ لعين المفرد في الجمع إلى الأصل منعاً للالتباس.

8- شَطْر وأشْطار :

تقولُ : شَطَرْتُ الشَّيءَ شَطْراً : جعَلْتُهُ شَطرَيْنِ ، وشَطْرُ كلّ شيء نصفُهُ ، وجمعُهُ أشْطُرٌ وشُطُورٌ ، ففي المصباح : (شَطْرُ كُلِّ شَيْءٍ : نِصفُهُ ، وَالشَّطْرُ الْقصدُ وَالْجِهَةُ)[80] ، وفي القاموس:(الشَّطْرُ : نصفُ الشَّيءِ وجزؤُهُ ... والجمعُ أشْطُرٌ وشُطُورٌ)[81] . لكنّ الكتّاب يجمعونَهُ على " أشْطار" ، فهل لهذا وجه في العربيّة ؟

أقولُ : تناولَ هذا الأستاذ محمد العدنانيّ في "معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة " ، فأقرّ جمع "شَطْر" على "أشْطار" ، استناداً إلى غلبة جمع "فعْل" على "أفْعَال" ، كما أشار إلى ذلك الكرملي ، وإلى ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية في القاهرة من جمع "بَحْث" على "أبْحَاث" [82] .

ورفض اللغويّ الكبير صلاح الزعبلاويّ مذهب العدنانيّ ، فقال:(وعندي أنّهُ لا وجهَ لجمع "شَطْر" على "أشْطار" ، وإذا ثبت غلبة جمع "فعْل" على "أفْعَال" ، فإنّك تقيسُ عليه ما لم يجمعهُ العرب ، كجمعك : البَحْث على أبْحَاث ، وليس لك أن تتجاوز ذلك ، وإلّا فهل تجمع العَقْل والكَهْف والخَطْب والذّنْب بسكون النّون ، والشَّرّ والسّهْل على أعْقال وأكْهاف... ولذا قُلْ : أشْطُر وشُطُور ، ولا تقُلْ : أشْطار)[83] .

وهذا الإنكار ليس بشيء ، لأنّ جمع " الشَّطْر " على "أشْطار" قد ورد في الشّعر العربيّ والنثر ، وفي أقوال العلماء ، فقد ذكر صاحب العقد الفريد قول الشّاعر:

---

(80) المصباح (شطر).

(81) القاموس المحيط(شطر).

(82) ينظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 347.

(83) معجم أخطاء الكتاب 310.

وكمْ على النَّهر أوصالاً مُفرَّقة   تقسَّمَتْها المَنايا ، فهي أشْطارُ [84]

وقد ورد في لسان العرب قول الشّاعر ، وهو ممّا أنشَدَهُ ثعلب :

ويُعْطِي الفتَى في العَقْلِ أشْطارَ مالِه وفي الحَرْب يَرْتاسُ السِّنَانَ فَيَقْتُلُ [85]

فقد جمع الشّاعران " الشَّطْر" على " أشْطار" ، كما جمعوا " فَرْخاً " على " أفْرَاخ" .

وجاء في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال:(وهذا المثلُ قد رُوِيَ في أشْطار رجزٍ)[86] ، وفي نفح الطّيب : (والتزمَ الحرفَ أوّلَ الأشْطار الأربعة وآخرها)[87] ، وفي حاشية الصبان: (كما في الشّعر الّذي استشهدَ به ، فإنَّ الجيمَ في أشْطارِهِ الأربعة مشدَّدةٌ)[88] . لذا قل : شَطْر وأشْطُر وشُطُور وأشْطار ، وكلّ ذلك صحيح .

9-غرْض وأغْرَاض :

الغَرَضُ " بفتح الغين والرَّاء : الهدفُ الذي يُرمَى إليه ، والجمع " أغْرَاض ، مثل "سَبَب وأسْبَاب " ، ففي المصباح :(الغَرَضُ : الهَدَفُ الَّذِي يُرْمَى إلَيْهِ ، وَالْجَمْعُ أغْرَاضٌ ، مِثْلُ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ ، وَتَقُولُ : غَرَضُهُ كَذَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِذَلِكَ أيْ مَرْمَاهُ الَّذِي يَقْصِدُهُ)[89] . و"الغَرْضُ" بفتح الغين وسكون الرّاء : حِزام الرَّحْلِ ، وقد ورد مجموعاً على "أغْرَاض" في قول أبي تمّام :

بُدِّلَتْ عَبرةً من الإيماض   يومَ شَدُّوا الرّحالَ بالأغْرَاض[90]

---

[84] العقد الفريد1/103.

[85] اللسان (رأس).

[86] فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، ص 163

[87] ينظر : نفح الطيب 7/470 .

[88] ينظر: حاشية الصبان4/ 394.

[89] المصباح المنير:(غرض).

[90] ينظر : الموازنة2/7 .

قال الآمدي:(عابَهُ ابنُ عمّار وغيرُهُ ، لقوله : الأغْرَاض ، ولحّنُوهُ ، وقالوا : الأغْرَاضُ ، جمع غَرْض" ، و" فَعْل " لا يجمع على " أفْعَال") [91] . وأجابَ الآمدي عنه : أفما سمعوا بقولهم : فَرْخ وأفْرَاخ ، وفَرْد وأفْرَاد ، وشَكْل وأشْكَال ، وجَفْن وأجْفان ، وعَصْر وأعْصَار ، وزَنْد وأزْناد ، وذكرَ كلمات وأبياتاً ثلاثةً ، أكّد فيها استعمال " أغْراض" التي أُخذَتْ على أبي تمّام[92] .

والحقُّ أنّ جمع "غرْض" على "أغْرَاض" صحيح فصيح ، فقد ورد هذا الجمع عند علماء اللغة ، قال ابن سيده : (الغَرْضُ : حِزام الرَّحْلِ ، وجمعُهُ : أغْرَاض)[93] ، وجاء في اللسان : (الغَرْضُ : حِزامُ الرَّحْلِ ، والغُرْضةُ كالغَرْضِ والجمع غُرْضٌ مثل : بُسْرَةٍ وبُسْرٍ وغُرُضٌ مثل كُتُبٍ والغُرْضةُ بالضم التَّصْدِيرُ وهو للرحْل بمنزلة الحِزامِ للسَّرْج والبطانِ ، وقيل الغَرْضُ البطانُ للقتَبِ والجمع غُرُوضٌ مثل فلْسٍ وفُلُوسٍ وأغْراضٌ)[94] ، وفي القاموس:(والغَرْضُ للرَّحْلِ كالحِزَامِ للسَّرْج ، ج غُروضٌ ، وأغْرَاضٌ) [95] . وقد أحصَى الصّرفيّون القدماء والمحدثون جموعاً كثيرة على هذا الوزن ، توافق ما أنكرَهُ ابن عمّار. فثبت بذلك صحّة جمع "غرْض" على "أغْرَاض".

10-قبْو وأقْبَاء :

"القبْو" بناء تحت الأرض ، تنخفضُ حرارتُهُ في الصّيف ، ويجمعُهُ المحدثونَ على "أقبية" ، اعتماداً على ما جاء في محيط المحيط ، وعلى ما يدور على الألسِنة ، وما تخطّهُ الأقلام[96] .

وقد أنكرَ ذلك الأستاذ أسعد داغر جمع "قبْو" على "أقبية" ، فقال:(وممَّا يُخطِئونَ في جمعه "قبْو" للمكان المعروف ، فإنّهم يجمعونَهُ "أقبية" ، والصَّوابُ : أقبَاء ، أمَّا أقبية فهو جمع قبَاء للثَّوب)[97] .

---

[91] الموازنة7/2.

[92] ينظر:.الموازنة 2/7-8.

[93] المحكم240/5.

[94] اللسان(غرض).

[95] القاموس(غرض).

[96] ينظر: معجم الأغلاط اللغوية 536.

[97] تذكرة الكاتب105.

وكلامُ الأستاذ داغر صحيح ، لأنّ " القبْو" يُجمع على " أقبَاء" ، لا على " أقبية " جاء في المصباح : (القَبْوُ : مَعْرُوفٌ وَالْجَمْعُ أَقْبَاءُ)[98] ، ووزن " أفْعال" ينقاسُ جمعاً في " فعْل" صحيح العين عند بعض القدماء ، وكذلك هو عند المحدثين ، جاء في المعجم الوسيط:(القبْو: الطّاقُ المعقودُ بعضُهُ إلى بعض في شكل قوس ، وبناء تحت الأرض تنخفضُ حرارتُهُ في الصيف ، فيحفظ فيه الجُبن والزّبد والفواكه وغيرها ، ج : أقْبَاء)[99] . على أنّ بعض الكتّاب يجمعون " القبْو" على " أقبية" ، كما ورد هذا الجمع عند البستاني في معجمه محيط المحيط[100] .

والحقُّ أنّ " الأقبية" لا يصحّ جمعاً لــ " قبْو" في الأصل ، لأنّ وزن " أفْعِلة" لا ينقاس جمعاً لثلاثيّ ، ففي الهمع :(أفْعِلة : ويطّردُ في اسم مذكّر رباعيّ ثالثهُ مدّة ، ألف أو واو أو ياء ، كـ" طعَام وأطْعِمة " ، وحِمار وأحْمِرة ، وغُراب وأغْربة ، ورَغِيف وأرْغِفة ، وعَمُود وأعْمدة) [101] ، وأردف :(وندرَ قدح وأقدِحة ، وقِزّ وأقِزّة ، وخال وأخْولة)[102] .

فالأقبية ليست قياساً في جمع " قبْو" ، ولم يرد به نصّ معتمد ، لكنّ الأقبية جمع "قبَاء" ، بفتح أوّله ، والقباءُ نوع من اللباس ، قال ابن سيده :(والقبَاء من الثّياب : الذي يُلبس ، مشتقّ من ذلك ، لاجتماع أطرافهِ ، والجمعُ : أقبية)[103] . وجاء في المصباح : (وَالْقَبَاءُ مَمْدُودٌ عَرَبِيٌّ وَالْجَمْعُ أَقْبِيَةٌ ، وَكَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ قَبَوْتُ الْحَرْفَ أَقْبُوهُ قَبْواً إذَا ضَمَمْتَهُ)[104] .

وبحث ذلك الأستاذ محمد العدنانيّ ، فأقرَّ جمع " قبْو" على " أقبَاء" ، وقبَاء على "أقبية" ، فقال :(القبْو : هو بناء تحتَ الأرض تنخفضُ حرارتُهُ في الصّيف ، فيُحفظُ فيه الجبنُ والزّبدُ والفواكهُ وغيرُها ، ويجمعونَهُ على أقبية ، اعتماداً على ما جاء في محيط المحيط ، وعلى ما يدورُ على الألسِنة ، وما تخطُّهُ الأقلام ، ولكن :

---

[98] المصباح المنير(قبو).

[99] المعجم الوسيط739.

[100] ينظر: محيط المحيط714.

[101] الهمع6/90 .

[102] نفسه 6/90.

[103] . المحكم 6/362.

[104] المصباح المنير (قبو).

1-انفردَ محيط المحيط بذكر هذا الجمع ، وأبَى أقربُ الموارد ، الذي اعتاد أنْ ينقلَ عنه كلّ شيء تقريباً ، أنْ ينقلَ عنه هذا الجمع في متنه أو ذيله أو فائت ذيلهِ .

2-ذكرَ المصباح والمتن والوسيط أنّ جمع " القَبْو" هو : أقْبَاء ، ولم تذكر المعجمات الأخرى الكثيرة التي رجعتُ إليها ، جمعاً لهذه الكلمة ، لأنّ جمعها قياسيّ لا حاجة إلى ذكرهِ ، فكلّ اسم على وزن " فَعْل" يُجمع على " أفْعَال" ، إذا كان صحيح العين ، مثل : قَبْو : أقْبَاء ، وقلّما ذكرت المعجمات الجموع القياسية ، أمّا الأقبية فهي جمع " قَبَاء " وهو ثوب يُلبسُ فوق الثياب أو القميص)[105] .

11-مَجْد وأمْجَاد :

يستعملُ الكتّابُ " الأمْجَاد" في موضعين : فهم إمّا أن يأتوا به وصفاً ، فيقولوا : هؤلاءِ هم الأبطالُ الأمْجَاد ، أو يأتوا به موصوفاً ، فيقولوا : أمْجَادُ العرب كثيرةٌ ، فهل كلامهم هذا صحيح سائغ ؟

أقول : قولُ الكتّاب : هؤلاء هم الأبطالُ الأمْجَاد ، قد أنكرَهُ الأستاذ أسعد داغر في قوله :(وممّا يكثر استعمالهم له على غير وجهٍ صحيح صريح كلمة " أمْجَاد" ، فإنّهم يأتونَ بها وصفاً ، ويقولون : فخرُ الفراعنةِ الأمْجَاد ، وهو زينةُ الرّجال الأمْجَاد ، ولستُ أدري ، ولا هم يدرونَ المراد بـ" أمْجَاد" في مثل هذا المقام ، أهي جمع "مَجْد" مصدر " مَجُدَ" ؟ - ولكن المصدر من غير المرّة والنّوع لا يثنّى ولا يُجمع ، والوصف بالمصدر كـ" عَدْل" و"ثِقة" سماعيّ خلافاً لمن جعله مقيساً – أم هي جمع "مَجِيد" ؟ ، وهذا نادر جداً)[106] .

وحقيقة الأمر أنّ الكتّاب إنّما يصفونَ الأبطال بـ"الأمْجَاد" ، ولو أفردوه لقالوا : البطل المَجِيد ، كما تقول : الرّجلُ الشّريف ، وقولهم : الأبطالُ الأمجَاد ، كقولهم : الرّجال الأشراف ، وكلامهم هذا صحيح فصيح ، قال الزمخشريّ :(ومن المجاز : مَجَدَ الرَّجلُ ومَجُدَ : عظُمَ كرمُهُ ، فهو ماجدٌ ومَجِيدٌ ، ولهُ شرفٌ ومَجْدٌ ، وقومٌ أمْجادٌ وأمَاجِد)[107].

(105) معجم الأغلاط اللغوية 536-537.

(106) تذكرة الكاتب 69

(107)الأساس (مجد).

وهذا يعني أنّك تقولُ : مَجَدَ الرّجلُ ، بفتح الجيم ، فهو ماجِدٌ ، و"مَجُدَ " بالضم ، فهو مَجِيد ، وبذلك يكون جمع " مَجِيد" على " أمْجَاد" ، مثل شَريف وأشْراف ، كما جُمع " ماجِد" على " أمْجَاد" أيضاً ، جاء في النهاية لابن الأثير : (ومنه حديث عليّ " أمّا نحنُ بنو هاشِم ، فأنْجادٌ أمْجَادٌ " أي أشْرافٌ كِرام ، جمع مَجِيد أو ماجِد ، كأشْهاد في شَهيد أو شاهد)[108] .

أمّا قول الكتّاب : أمْجادُ العربِ كثيرةٌ ، نطقتْ بها آثارُهم ، فـ"أمْجَاد" هنا جمع "مَجْد" ، ومَجْد في الأصل مصدر يدل على حدث الفعل وجنسه ، ومن ثَمَّ منعوا جمعَهُ ، لأنّ الجنس يدلّ على الجمع ، فلا يُجمع ، وقد أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي جمع "مَجْد" على " أمْجَاد" ، لأنّهُ مصدر في الأصل ، فقال:(ويقولونَ : فُلانٌ من ذوي الأمْجَاد ، يُريدونَ جمع " مَجْد" ، ولم يُسمع للمَجْد جمع على "أمْجَاد" ، ولا غيره ، لأنّهُ مصدر في الأصل ، وما سُمع في كلامهم من لفظ "أمجاد" فإنّما هو جمع "مَجيد" على حدّ " شَريف وأشْراف ، ويَتيم وأيْتام)[109] .

لكنّ المَجْد الذي أرادَهُ الكتّاب هو الاسم ، لا المصدر ، لأنّهم خصّوا به النوع لا الجنس ، وبهذا أمكن جمعُهُ لخروجه عن جنس الفعل ، فهذا ابن جني قد جمع من المصدر "قصْداً" على "قُصُود" حين انتوى فيه الاسمية ، ففي الخصائص : (من غير اعتقاد منهم لعللِهِ ، ولا لقصد من القُصُود) [110] ، وجمع " الحَذْف" على "حُذُوف" في قوله: (ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحُذُوف ، كحذف المضاف وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير)[111] .

فقد جمع ابن جني " قصْداً" و"حَذْفاً" على " قُصُود ، وحُذُوف" قياساً على ما جمعَهُ العرب من هذا القبيل ، فذلك كقولهم : عَيْب وعُيُوب ، وظنّ وظُنُون ، وحِلْم وحُلُوم ، حين أرادوا بها الاسمية ، وهكذا جُمِع " مَجْد" على " أمْجَاد" ، قال الدكتور مصطفى جواد :(وقد شاع في عصرنا جمع " بَحْث" على " أبْحَاث" ، و"مَجْد" على " أمْجَاد" ، وهما من المصادر المجموعة لبيان النّوع)[112] ، وعلّل جواد ذلك بثلاثة أمور:(أوّلها : أنّ جمع العصريين لــ" مَجْد" على " أمْجَاد"

---

(108) النهاية في غريب الحديث والأثر : 298/4 .

(109) لغة الجرائد 37 .

(110) الخصائص 239/1.

(111) الخصائص 87/1.

(112) دراسات في فلسفة النحو والصرف186.

شاع وذاعَ ، ولا يمكننا جدبه ، فضلاً عن منعه ، وتخطئة قائليه ، ونحن في عصر المُجُود العربية ، أعني الأمْجَاد ، والثاني : أنّ المعتلّ من هذا الجمع والمضعف قد جاز جمعه على "أفْعَال" كما مثّلت ، والثالث : هو أنّ "فِعْلاً " و" فُعْلاً " أخَوي " فَعْل" قد جمعا قديماً باطّراد على " أفْعال" كـ" حِمْل وأحْمَال ، وشِبْل وأشْبال ، وقُفْل وأقفال ، وعُود وأعْواد")[113] . فثبت بذلك صحة جمع " مَجْد" على " أمْجَاد" ، كقولهم : عَيْب وعُيُوب ، وظنّ وظُنُون ، وحِلْم وحُلُوم.

****

فيستبين بما تقدّم أنّ معظم النّحاة القدماء منعوا جمع الاسم الثّلاثيّ " فَعْل " على أفْعَال" قياساً ، وهذا المنع لا يستندُ إلى أساس سليم ، لأنّ بعض العلماء أجازوا هذا الجمع باطّراد ، كأبي حيّان وابن عقيل ، وسبقهما إلى ذلك الخوارزمي"ت617" في شرحه على كتاب المفصّل للزمخشريّ ، إذ قال :(وأمّا أفْعَال ، فيُكسَّرُ عليه عَشْرةٌ : فَعَل نحو: جَبَل وأجْبال ، وزَمَن وأزْمَان ، وباع وأبْوَاع ، وقاع وأقْوَاع ، وقفا وأقفاء ، وفَعْل نحو: زَنْد وأزْناد ، وأنشَدَ ابن السّرّاج : وزَنْدُكَ أثْقَبُ أزْنَادِها ، وبَيْت وأبْيَات وسَوْط وأسْوَاط ، وفُعْل نحو: رُكْن وأرْكَان ، ومُدّ وأمْدَاد ، وعُود وأعْوَاد ، ومُدى وأمْدَاء ، وفِعْل نحو: جِذْع وأجْذَاع ، وجِيْد وأجْيَاد ، وفَعِل نحو: كَبِد وأكْبَاد ، وفَخِذ وأفْخَاذ ، ونَمِر وأنْمَار ، وفِعَل نحو: ضِلَع وأضْلاع ، وإرَم وآرَام ، وفَعُل نحو: عَجُز وأعْجَاز ، وعَضُد وأعْضَاد ، وفُعُل نحو: طُنُب وأطْنَاب ، ويُقتصر عليه في جمع طُنُب ، وعُنُق وأعْنَاق ، وفُعَل نحو: رُبَع وأرْبَاع ، ورُطب وأرْطاب ، وفِعِل نحو: إبِل وآبَال)[114] .

ونرى من الصّواب جواز جمع "فَعْل" الصّحيح العين قياساً على "أفْعال" ، فيقالُ : بَحْث وأبْحَاث ، وسَهْم وأسْهام ، وزَنْد وأزْنَاد ، وفَرْخ وأفْرَاخ ، وحَمْل وأحْمَال ، وشَكْل وأشْكَال ، ولَفْظ وألْفَاظ ، ورَمْس وأرْمَاس ، ونَذْل وأنْذَال ، وَعَرْش وأعْرَاش ، وشَخْص وأشْخَاص ، وألْف وآلاف ، وجَفْن وأجْفَان ، ومَحْل وأمْحَال ، ولَحْظ وألْحَاظ ، وسَطْر وأسْطَار ، وسَمْع وأسْمَاع ، ولَحْن وألْحَان ، وشَرْط وأشْرَاط ، وبَعْض وأبْعَاض ، وضَرْب وأضْرَاب ، وحَبْر وأحْبَار ، ودَخْل وأدْخَال ، وفَرْد وأفْرَاد ، ونَجْد وأنْجَاد[115] .

---

(113) نفسه 186.

(114) شرح المفصل الموسوم بالتخمير 336/2-337.

(115) ينظر: النحو الوافي638/4.

المصادر والمراجع

-أخلاق الوزيرين ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، 1992م.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998م.

-أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، 1988م.

-أساس البلاغة ، الزمخشريّ " ت 538هـ" ، تحقيق محمد عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.

-إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، محمد سليم الجندي ، مطبعة الترقي ، 1925م.

-الأصول في النحو ، ابن السراج "ت 316هـ" ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1999م.

-أضواء على لغتنا السَّمحة ، محمد خليفة التونسيّ ، الكويت ، 1985 .

-تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة كبيرة من العلماء ، الكويت.

-التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبريّ "616هـ" ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع بدار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، ابن مكّي الصقلّي "ت 501هـ" ، تحقيق د.عبد العزيز مطر ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، 1995م.

-تذكرة الكاتب ، أسعد خليل داغر ، كلمات عربية للطباعة والنشر ، القاهرة.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك " 672هـ" ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، 1967م.

-تصحيحات لغوية ، عبد الله أحمد الشويرف ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1997م.

-التعريفات ، الشريف الجرجاني ، دار السرور ، بيروت .

-التكملة ، أبو علي الفارسيّ ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، طبع بطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1981م.

-التنبيهات ، علي بن حمزة ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف ، مصر .

- تهذيب اللغة ، الأزهريّ "ت370م" ، تحقيق د.أحمد عبد الرحمن مخيمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.

-جموع التكسير بين القياس والسماع ، د.عبد الواحد البرديني ، دار النصر للطباعة الإسلامية ، مصر، 1981م.

-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمود الجميل ، مكتبة الصفا ، مصر ، 2002م.

- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

-درة الغواص في أوهام الخواص ، الحريريّ "ت 516هـ" تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2003م.

-دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ، د.مصطفى جواد ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1968م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.

-شرح بانت سعاد ، ابن هشام الأنصاريّ "ت761هـ" ، تحقيق سناء ناهض الريس ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2008م.

-شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهريّ "ت 905هـ" ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2006م.

-شرح ديوان المتنبي للواحدي ، طبع في مطابع برلين .

-شرح الشافية للرضي الاسترابادي ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1975م.

-شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، 1982م.

- شرح المفصل ، ابن يعيش "ت643هـ" ، عالم الكتب ، بيروت.

-شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، الخوارزمي "صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت 617هـ" ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000م.

-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهريّ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2009م.

-الظواهر النحويّة والصرفية في شعر المتنبي ، عبد الجليل يوسف ندا ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2006م.

-العقد الفريد ، ابن عبد ربّه الأندلسيّ ، تحقيق د.مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2006م.

-علم الصرف دراسة وصفية ، د.محمد أبو الفتوح ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986م.

-غريب الحديث ،ابن قتيبة ، تحقيق د.عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977م.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكريّ ، تحقيق د.إحسان عباس ، ود. عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، بيروت ، 1983م.

-الفيصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، 1971م.

-القاموس المحيط ، الفيروز آبادي "ت817هـ" ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2003م.

-القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ، من 1934 إلى 1987م ، أعدها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي ، طبع بالمطابع الأميرية ، القاهرة ، 1989م.

-القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1995م ، خالد بن سعود العصيمي ، دار التدمرية ، الرياض ، 2009م.

-قل ولا تقل ، د.مصطفى جواد ، بغداد ، 1988م.

- القياس في الجموع 2، صلاح الزعبلاوي ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، دمشق ، العدد 17 ، 1984 .

-الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

-لحن القول ، د.عبد العزيز بن علي الحربي ، دار ابن حزم ، بيروت ، 2010.

-لسان العرب ، ابن منظور "ت711هـ" ، دار صادر ، بيروت ، 1956م.

- لغة الجرائد ، الشيخ إبراهيم اليازجي ، مطبعة مطر ، مصر .

- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد21 ، ج7. كانون الثاني ، 1946م.

-المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2009م.

-المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد سليم ، ود.فيصل الحفيان ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، 2003م.

-محيط المحيط ، بطرس البستاني ، بيروت .

-المخصص ، ابن سيده "ت 458هـ" ، تحقيق د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005م.

-المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، المملكة العربية السعودية ، 1984م.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيّومي "ت770هـ" ، المكتبة العلمية ، بيروت.

-معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج "ت311هـ" ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 2004م.

-مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، صلاح الزعبلاويّ ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1992م.

-معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدنانيّ ، مكتبة لبنان ناشرون ، 2008م.

- معجم أخطاء الكتاب ، صلاح الدين الزعبلاوي ، دار الثقافة والتراث بدمشق ، 2006م.

-معجم الأخطاء النحوية والصرفية الشائعة ، خضر أبو العينين ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011م.

-معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدنانيّ، مكتبة لبنان، بيروت ، 1989م.

- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية في مصر ، مكتبة الشروق الدولية ، 2011م.

-المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد "ت 285هـ" ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1994م.

- من معجم المتنبي ، إبراهيم السامرائيّ ، دراسة لغوية تاريخية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1977م.

- المنهاج السّويّ في التَّخريج اللغويّ ، ظاهر خيرالله ، مطبعة الاجتهاد ، بيروت ، 1928م.

-الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، الآمدي "370هـ" ، تحقيق أحمد صقر ، دار المعارف ، مصر ، 1982م.

-النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، 2005م.

-نظرات في اللغة والأدب ، مصطفى الغلاييني ، بيروت ، 1937م.

-نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطيب الشيخ أحمد بن محمد المقّري التلمساني ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1968م.

-النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير"ت606هـ" ، تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، المكتبة الإسلامية ، دمشق ، 1963م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي "ت911هـ" ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2001م.